

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مستجدات قانون 55.19 وتأثير حذف شهادة الحياة على حقوق المغاربة المتقاعدين بالخارج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

جاء القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بمجموعة من المبادئ والقواعد الجديدة التي تنظم المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالقرارات الإدارية منها ضرورة اعتماد التبادل الرقمي للوثائق و المعلومات، وبعد ذلك توصل السيدات والسادة رؤساء الجماعات الترابية بمذكرة السيد وزير الداخلية تحت رقم D2794 بتاريخ 21 أبريل 2021 والمتعلقة بتطبيق القانون رقم 55.19 تتضمن هذه المذكرة ملحق رقم 2- والذي يحدد لائحة الشواهد الإدارية التي تم حذفها ومنها شهادة الحياة، إلا أنه بعد التنزيل الفعلي لهذه المقتضيات الجديدة تبين باللموس أن شريحة مهمة من المغاربة المتقاعدين بالخارج وذوهم يصعب عليهم تكوين ملفاتهم للحصول على معاشاتهم، حيث تعتبر من الوثائق الضرورية التي يدلي بها المتقاعدين وذوهم من أجل الاستمرار في صرف معاشاتهم. وعليه، نسألكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المتخذة لتجاوز هذه الوضعية، وهل هناك إمكانية التنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية لاعتماد التبادل الرقمي للوثائق والمعلومات بين الإدارات عوض مطالبة ذوي الحقوق بوثائق ثم حذفها طبقا للقانون المذكور، وهل بإمكان ضباط الحالة المدنية بالجماعات الاستمرار في منح مثل هذه الوثائق للمرتفقين المعنيين إلى حين إيجاد حل لهذه الوضعية مع المصالح المختصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بوزحاي الحسين